Gulf Organization for Industrial Consulting

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

التقرير السنوي 2015

www.goic.org.qa

goic@goic.org.qa

Gulf Organization for Industrial Consulting

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

التقرير السنوي 2015

www.goic.org.qa

الدول الأعضاء في المنظمة

دولة الإمارات العربية المتحدة
مملكة البحرين
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
دولة قطر
دولة الكويت
جمهورية اليمن

أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في الدول الأعضاء

معالي المهندس
سلطان بن سعيد المنصوري
وزير الاقتصاد
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة السيد
زايد بن راشد الزياني
وزير الصناعة والتجارة
مملكة البحرين

معالي الدكتور
سعد الدين علي سالم بن طالب
وزير الصناعة والتجارة
الجمهورية اليمنية

معالي الدكتور
توفيق بن فوزان الربيعة
وزير التجارة والصناعة
المملكة العربية السعودية

معالي الدكتور
يوسف محمد عبدالله العلي
وزير التجارة والصناعة
دولة الكويت

معالي الدكتور
علي بن مسعود السنيدي
وزير التجارة والصناعة
سلطنة عمان

سعادة الدكتور
محمد بن صالح السادة
وزير الطاقة والصناعة
دولة قطر

أصحاب السعادة أعضاء مجلس المنظمة

سعادة الأستاذ
عبدالله بن سلطان الفن الشامسي
دولة الإمارات العربية المتحدة

سعادة الأستاذ
عبد الكريم أحمد الراشد
مملكة البحرين

سعادة الأستاذ
عبد الإله يحيى شيبان
الجمهورية اليمنية

سعادة المهندس
صالح بن شباب السلمي
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ
محمد فهاد العجمي
دولة الكويت

سعادة المهندس
أحمد بن حسن الذيب
سلطنة عمان

سعادة المهندس
سعيد مبارك الكواري
دولة قطر

الأمانة العامة للمنظمة

سعادة الدكتور
علي حامد الملا
الأمين العام المساعد
لقطاع المشروعات الصناعية

سعادة الأستاذ
عبد العزيز بن حمد العقيل
الأمين العام

سعادة الأستاذ
محمد بن خميس المخيني
الأمين العام المساعد
لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

مقدمة

أتمت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مع نهاية العام **2015** السنة الرابعة من إستراتيجيتها والخطة الخمسية (**2012 - 2016**)، وقد بذلت المنظمة جهوداً كبيرة لبلورة رؤية ورسالة واضحتين، تنسجمان مع احتياجات الدول الأعضاء في مجال إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، كما عملت بكل جد لتلبية احتياجات القطاع الصناعي الخاص، من خلال زيادة التوجه في أعمالها نحو هذا القطاع ووفق الممارسات العالمية الناجحة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، باعتباره القطاع الواعد لتنمية الصناعة في الدول الأعضاء.

وعملت "جويك" خلال العام **2015** وفق خطة عمل هدفت لدعم مشاريع التنمية الصناعية، من خلال تطويرها لقواعد البيانات الخاصة بالدول الأعضاء، وإنجاز العديد من الدراسات للقطاعات الصناعية المستهدفة مستقبلاً للدول الأعضاء، وطرح الفرص الاستثمارية الصناعية، وتقديم المعلومات والتقارير المحدثة في مجال الصناعة والاقتصاد الصناعي وتسويقها، كما أنجزت عدداً من مشاريع الصناعة المعرفية لبعض الدول الأعضاء بالتعاون مع البنك الدولي.

وقد أنجزت المنظمة العديد من المهام التي أوكلت إليها ضمن برنامج التعاون الفني والتنسيق الإقليمي مع الأمانة العامة لدول الخليج العربية، ولعل أبرزها كان استكمال دراسة إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس، وإعداد ورقة عمل حول "زيادة المحتوى المحلي والقيمة المضافة في صناعة مياه التحلية بدول المجلس"، وإعداد ورقة حول "العوائد الاقتصادية المتوقعة من مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون"، والفرص الاستثمارية الصناعية المتعلقة بها.

وكذلك المشاريع المشتركة لدول المجلس، والتي قامت المنظمة بها، وأبرزها دراسة إدارة صناعة النفايات، وعقد الاجتماع الثاني "اللجنة التوجيهية الإقليمية لشبكة الخليج للمناولة والشراكة الصناعية"، وإنجاز التقييم السنوي لجاهزية دول المجلس للتحول للصناعات المعرفية، وإعداد التقرير السنوي لأداء التنافسية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي مجال المبادرات الخاصة التي تطلقها المنظمة سنوياً، والتي تتضمن الفعاليات والمؤتمرات، فقد شاركت المنظمة في العديد من المنتديات العالمية والإقليمية من خلال طرح الفرص الاستثمارية الصناعية، وكان أبرزها منتدى "استثمر في قطر **2015**"، والذي عُقِد بدولة قطر خلال الفترة من **27 - 28** أبريل **2015**.

كما نظمت بنجاح مؤتمر الصناعيين الخليجي الخامس عشر في دولة الكويت خلال الفترة من **25 - 26** نوفمبر **2015** تحت عنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية". وتوجت "المنظمة" عام **2015** بعقد المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا يومي **14 - 15** ديسمبر في دولة قطر بمشاركة عالمية وخليجية كبيرة.

وواصلت المنظمة نشاطها الهادف لرفع الكفاءة التشغيلية للمنظمة، وتطوير الأداء، وتحقيق نمو مستمر في الإيرادات التشغيلية للمنظمة، كما أجرت خطوات متقدمة في سعيها للحصول على شهادة الأيزو **9001**. وطورت المنظمة المعايير الخاصة بمراقبة جودة مخرجات المنظمة من الدراسات والتقارير وقواعد البيانات، وتطبيق برنامج إدارة المشاريع، وإنجاز خطة عمل المنظمة السنوية. هذا بالإضافة إلى نشاط "المنظمة" في مجال تدريب وتأهيل العاملين في القطاع الصناعي الخليجي، ومشاريعها ودراساتها التي تعدها للقطاع الخاص.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نجدد شكرنا لدولة قطر، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، ومعالي رئيس الوزراء الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني، وأصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن على دعمهم المستمر والمثمر لأنشطة المنظمة، آملين أن نحقق الأهداف المرجوة لدعم الأنشطة الصناعية في دول الخليج العربي واليمن.

الأمين العام
عبد العزيز بن حمد العقيل

الغرض من إنشاء المنظمة

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC

وفقاً للمادة الثالثة من اتفاقية الإنشاء، فإن الغرض من إنشاء المنظمة تحقيق التعاون والتنسيق الصناعي بين الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص في ما يلي:

- ★ جمع ونشر معلومات عن مشروعات وسياسات التنمية الصناعية.
- ★ تقديم المقترحات الخاصة بإقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الدول الأعضاء.
- ★ تقديم التوصيات للتوفيق بين مشروعات التنمية الصناعية.
- ★ تنسيق وتطوير التعاون الفني والاقتصادي بين الشركات والمؤسسات الصناعية القائمة أو التي سيتم إنشاؤها.
- ★ تقديم المساعدة الفنية في تحضير وتقييم المشروعات الصناعية.
- ★ إعداد البيانات والدراسات المتعلقة بالصناعة.

هيكلية المنظمة تتألف من مجلس المنظمة والأمانة العامة، ويتكون المجلس من ممثلين عن الدول الأعضاء تختارهم حكوماتهم.

الأنشطة الرئيسية

- ★ تقديم خدمات استشارية للمستثمرين الصناعيين، من خلال تقديم حقائق واضحة عن أوضاع السوق والبيئة الاجتماعية والسياسية والتنظيمية، والعوامل الأجتماعية - الأقتصادية (Social- Economic) الأخرى في سوق دول المجلس.
- ★ تحليل البيانات الصناعية والمعلومات الفنية والإستراتيجية للأعمال الإقليمية.
- ★ تنظيم دورات التدريب و المنتديات وورش العمل والمؤتمرات لبناء القدرات.
- ★ خدمة العملاء في مجال الأعمال، والحكومة والمنظمات الإقليمية والدولية والتي تتضمن:
  - المستثمرون الصناعيون والممولون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
  - الأجهزة الحكومية والكيانات العامة.
  - شريحة واسعة من المشاريع الصناعية.

تغطي برامج المنظمة الكثير من أنشطة التنمية الصناعية الجوهرية، وتهدف إلى إنجاز أهدافها المتنوعة.

برنامج فرص الاستثمار الصناعي

الأنشطة

يتناول بحث ودراسة القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي واحتياجات تطوره، ويروج للمشروعات الصناعية.

يشخص فرص الاستثمار، ويعد الملفات، ويروج للمشروعات الواعدة على المستويين الوطني و الإقليمي من خلال حلقات وورش عمل الاستثمار والفعاليات العامة الأخرى المتخصصة.
مما يساعد على:

- ★ إعـداد دراسات ما قبل الجدوى للترويج للصناعات في قطاعات محددة، وكذلك الترويج لورش العمل المتخصصة.
- ★ الاضطلاع بنشاطات تطوير المشروعات بالمشاركة مع الشركاء الإستراتيجيين.
- ★ الترويج للصناعات المجدية في القطاعات المختلفة.
- ★ مساعدة المستثمرين المحتملين في إقامة المشروعات.
- ★ تنفيـــذ الورش والبرامـــج التدريبية بهـــدف تعزيز القـــدرات لدى الصنـــاعات الصغيرة والمتوسطة.

برنامج الدراسات الاقتصادية والصناعية

الأنشطة

- ★ بلورة سياسات صناعية.
- ★ مســاعدة الدول الأعضاء في خلق بيئة اقتصادية تنافسية، وتمكين التنمية الاقتصادية والصناعية المستدامة.
- ★ التنبؤ بعناصـــر التنميـــة الاقتصادية الرئيسية في دول مجلس التعاون وفي العالم، بما في ذلك التنبؤ بأسعار السلع وأسعار الصرف.
- ★ توفيـــر دراســـات الاقتصـــاد القياسي، والتنبـــؤ بأثر الســـياسات الاقتصادية على الصناعات والشركات.

مما يساعد على :

- ⊷ معاونة الدول الأعضاء في تجميع القياسات الإحصائية ذات الجودة العالية، والقابلة للمقارنات الدولية، للمساعدة في تشكيل القرارات حول السياسات ورصد التغيرات.
- ⊷ مساعدة الدول الأعضاء في وضع إستراتيجياتها وسياساتها الصناعية.

برنامج المناولة والشراكة الصناعية

الأنشطة

★ يهـدف للعمـل كآليـة توافقية لتفعيـل العلاقـات الصنـاعيـة، وخلق اتصـالات الأعمـال بين المقاولين الرئيسيين والمقاولين من الباطن، خصوصاً في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

★ مركز معلومات فني لاتصالات الأعمال والترويج للفرص.

★ يتكون من قاعدة بيانات وفريق فني ونظام معلومات.

★ يركـز على أهـم القطـاعـات الصنـاعيـة و هي: المعـادن، البلاستيك، المطاط، الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والخدمات الصناعية.

بما يساعد على:

- تحديد الموردين والمقـاولين من الباطن المحليين والخارجيين للعمل مع المقاولين الرئيسيين.
- دعم مبادرة بوابة المناولة والشراكة الصناعية الخاصة بـ"جويك".
- مصـدر دخـل للمنظمـة، حيث توفر "جويك" الخدمات الاستشـارية، وتقوم بإنشاء مراكز قُطرية للمناولة الصناعية في دول المجلس.

برنامـج المعـونة الفنيـة

الأنشطة

★ يهدف إلى تقييم وتقديم الحلول الخاصة بتعظيم وفورات وفعاليات حفظ الطاقة، وتحسين الإنتاجية، وتقليل الفاقد، ومنع التلوث.

★ يوفر المسـاعدة الفنية للصناعـات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

على نحو يسهم في:

- توفير عمليات مراجعة الحسابات في الدول الأعضاء.
- العمل على تطوير وتحسين إجراءات العمل في البرنامج.
- تأسيس قاعدة بيانات موفري وبائعي التقنية.
- تنظيم ورش عمل في مختلف أقاليم دول مجلس التعاون.
- إعداد وثائق التوعية الفنية.

برنامج معلومات الأسـوق IMI

الأنشطة

★ تعتبر البوابة التفاعلية الأولى والفريدة من نوعها في المنطقة، والتي يمكن الوصول إليها من قبل العملاء والمهتمين في الإقليم، وهي توفر بيانات وإحصائيات دقيقة ومحدثة ومعتمدة من الحكومات عن القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية.

★ تدير ست وحدات نمطية لقواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة بنك المعلومات، وهي: صناعات الخليج، التجارة الخارجية، البيانات الاقتصادية - الاجتماعية، الخبراء، فرص الاستثمار، وموردو التقنية.

وتساعد على:

- إجراء دراسات الجدوى استناداً إلى بيانات معتمدة ومحدثة.
- تحديد فرص الاستثمار الأكثر جدوى في المنطقة.
- استهداف العملاء المحتملين الجدد لتسويق المنتجات والخدمات.
- التعرف على الخبراء وموردي التقنية الذين يمكن أن يدعموا مشاريع العملاء.

برنامج التدريب وبناء القدرات

الأنشطة

★ يسـاعد برنـامج التدريب الذي تم تطـويره بواسـطة "جـويك" على تطوير القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول المجلس.

★ يركـز على القطاعات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون، من خلال توفير الدورات التدريبية والندوات وورش العمل المتخصصة للأجهزة الحكومية، والمستثمرين والصناعيين والخبراء والأفراد.

★ يقدم برامج تراعي المتطلبات الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص في دول المجلس.

ويساعد على:

- استقطاب الدعم الدولي من الجامعات ومراكز المعرفة والتدريب ذات السمعة العالمية. وقد تم التوصل إلى مذكرات تفاهم واتفاقيات مع بعض الجهات المعنية، وكذلك مع "اليونيدو".
- استهداف تسريع إيصال المعرفة والتقنيات إلى الصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال ومتخذي القرار الرئيسيين حول تطوير المشاريع، والاستدامة والتنافسية في المنطقة.

أولاً: برنامج التعاون الفني والتنسيق الإقليمي مع الأمانة العامة لدول الخليج العربية

1. دراسة إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي

★ نظراً للعجز المزمن الذي تعانيه الموازين التجارية غير النفطية في دول المجلس، بسبب ضعف صادراتها الوطنية، وتركزها في عدد محدود من السلع، وفي وجهات تجارية معينة، فقد تم إعداد إستراتيجية لتنمية الصادرات الصناعية غير النفطية لدول المجلس. والتي هدفت إلى وضع الخطوط العريضة للتوجهات المستقبلية لدول المجلس، للمساهمة في رفع قيمة صادراتها الوطنية غير النفطية، وتخفيض العجز في موازينها التجارية. وقد مرت الإستراتيجية بثلاث مراحل، تضمنت المرحلة الأولى تقييماً للوضع الراهن للصادرات الصناعية غير النفطية من خلال طرح تسع أوراق بحثية، عالجت واقع الصادرات الصناعية غير النفطية، وتحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتشريعات والسياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بالتصدير والتجارة، ودور المؤسسات الوطنية الداعمة للصادرات، والبنى التحتية للتجارة، والالتزامات الدولية لدول المجلس في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، ومعوقات التفاوض الجماعي لدول المجلس.

★ وتم في المرحلة الثانية من مراحل إعداد الإستراتيجية تحديد الأهداف العامة، ومؤشرات القياس لكل محور من محاورها، وتحديد المؤشرات التي ستستخدم في قياس مدى تحقيق تلك الأهداف، وصولاً إلى المرحلة الثالثة، والتي تمثلت في صياغة الوثيقة النهائية للإستراتيجية ومتطلبات تنفيذها، والسياسات والآليات والتشريعات والأطر المؤسسية التي تضمن تحقيق الأهداف المتوخاة، وقد تم تقسيم الإستراتيجية إلى أربعة محاور رئيسية، هي: محور تحسين أداء الصادرات الصناعية، ومحور تنمية صادرات الصناعات الواعدة والصغيرة والمتوسطة، ومحور تطوير دور المؤسسات الوطنية المساندة في تحسين البنى التحتية، ومحور تحسين دور التشريعات والسياسات وقواعد التجارة في تنمية الصادرات.

★ وتمت مناقشة جميع مراحل الإستراتيجية بشكل موسع مع ممثلي دول المجلس من القطاعين الحكومي والخاص، وخبراء متخصصين، من خلال ورش عمل غطت جوانب الموضوع كافة. وتم التوصل إلى العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتحسين أداء الصادرات، منها ما يتعلق بتحسين آلية تمويل الصادرات الصناعية، ووضع إستراتيجيات لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين مستوى الاستفادة من قواعد التجارة العالمية، وإنشاء مؤسسات داعمة للصادرات على مستوى المجلس، ما يؤدي إلى تحسين قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية.

2. ورقة عمل "زيادة المحتوى المحلي والقيمة المضافة في صناعة مياه التحلية بدول المجلس"

★ ناقشت هذه الورقة صناعة مياه التحلية في دول مجلس التعاون وبغرض الاستفادة منها لزيادة المحتوى المحلي وتعظيم القيمة المضافة بإنشاء صناعات وطنية تحتاجها عملية تحلية وانتاج المياه وهي التي أصبحت الآن صناعة إستراتيجية وذات ارتباط كبير بعملية التنمية الاقتصادية، وقد اهتمت لجنة التعاون الصناعي بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بهذا الموضوع المهم بصناعات محطات التحلية للمياه وصيانتها.

★ استعرضت الورقة بإيجاز صناعة تحلية المياه في دول مجلس التعاون وأنواع عمليات التحلية المستخدمة وهي تقنية التبخير الومضي المتعدد المراحل (MSF)، وتقنية التبخير بالتأثير MED المتعدد، وتقنية التناضح العكسي RO، وأنواع الصيانة، إضافة إلى المعدات والآلات الرئيسة المستخدمة في كل تقنية، كما استعرضت تكلفة الصيانة ونسبة القوى العاملة الوطنية وتأثير التدريب في الصيانة.

★ تبين من خلال هذه الورقة ما يلي: -

✏ نسبة الزيادة السنوية على طلب المياه حوالي 7% وهو مرتبط بالزيادة في عدد السكان بالدول حيث يبلغ استهلاك المياه للشرب حوالي 47% يليه الاستخدام الصناعي.

✏ تذهب حوالي 80 % من تكاليف الصيانة الى دول وشركات أجنبية خارج منظومة دول مجلس التعاون، مما يشير إلى وجود فجوة لإنشاء صناعات مساندة أو تعتمد عليها صناعة تحلية المياه سواء كان في التصنيع والتدريب.

✏ تشير مشاريع الدول المستقبلية والميزانيات المرصودة إلى أن عدد المصانع سيتضاعف في السنوات الخمس المقبلة، مما يشير إلى وجود فرصة كبيرة للاستثمار في صناعة تحلية المياه وأنه يجب دراسة احتياجات هذا القطاع الحيوي بأسرع وقت مما سيعطي دفعة قوية للتنمية الاقتصادية على مستوى دول مجلس التعاون بشكل عام، وعلى مستوى كل دولة بشكل خاص.

✏ هناك حاجة لدراسة متعمقة وتفصيلية تقوم على أساس الزيارات الميدانية والاستبيانات من الجهات الرسمية والشركات في القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية العاملة في مجال صناعة تحلية المياه حتى نتمكن من تحديد الأولوية في اختيار الصناعات والخدمات الصناعية حسب احتياج كل دولة وإنشاء تكامل صناعي يعتمد على معلومات السوق من خلال معرفة المعدات والآلات الاكثر استهلاكاً في كل دولة وهي التي ترتبط مباشرة بنوعية التقنية المطبقة في هذا المجال.

3. ورقة عمل "العوائد الاقتصادية المتوقعة من مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون" وفرص استثمارية صناعية

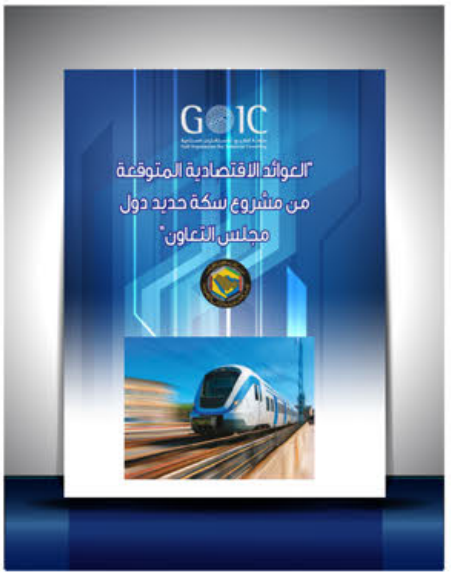

★ استعرضت الورقة مدى مستوى استفادة القطاعات الإنتاجية والصناعية، مما قد توفره لها حركة القطارات بين دول الخليج العربي من حوافز بسبب تأثيرها على تكلفة وكفاءة نقل الأفراد والمواد الخام والمنتجات في كل مراحل البناء والتشغيل. وتم في حيثيات هذه الورقة تقدير الأثر المتوقع لهذ المشروع الإستراتيجي على القطاعات المحورية في دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث الإسهام في زيادة القدرة التنافسية، وتحقيق التنمية المستدامة، وضمان استمرار وتعزيز رفاهية أبنائها.

★ ومن أهم نتائج الورقة أنها عرضت الخاصية الإستراتيجية الأساسية والعوائد الإضافية لاقتصاديات الصناعة، في إطار تعزيز تكامل دول مجلس التعاون، وتحقيق التنسيق مع كل شرائح المجموعات الإنتاجية، لتوفير البيئة التنافسية المثلى. وعرضت الورقة تبريرات القيمة الإستراتيجية لمشروع القطار الخليجي، من خلال تحديد بعض الفرص الإنتاجية والصناعية، التي تشكل إضافات نوعية ومستدامة في هيكل القاعدة الإنتاجية لدول مجلس التعاون. وتم توصيف بعض الجوانب التي تسهم في تعزيز الدور الإنتاجي للقطاع الخاص، ليكون المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، إذا تم تأهيله لتصدر مسؤولية الدور الإنتاجي الرئيسي، والرافد الأساسي لإيرادات البلاد، بدلاً عن الاعتماد على موارد النفط، ضمن التوجهات الإستراتيجية الجمعية لدول مجلس التعاون في تنويع الاقتصاد، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في إطار التكامل الاقتصادي.

★ واستعرضت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية مجموعة من الفرص الاستثمارية المستقبلية لصناعة سكك الحديد بدول مجلس التعاون خلال جلسة عقدت ضمن فعاليات مؤتمر الصناعيين الخامس عشر في دولة الكويت، ونظمت الجلسة بالتعاون مع الأمانة العامة لدول الخليج العربية، ومجموعة من الشركات العالمية المتخصصة في مجال السكك الحديدية، وشملت الفرص المقدمة من المنظمة:

- فرصة إستثمارية لصناعة الكابلات الكهربائية الخاصة بشبكات ومحطات السكك الحديدية.
- فرصة إستثمارية لصناعة المثبتات المستخدمة بالسكك الحديدية.
- فرصة إستثمارية لصناعة تجميع عربات السكك الحديدية المستخدمة لأغراض الشحن.
- فرصة إستثمارية لصناعة الخدمات اللوجستية المساندة لشبكات ومحطات السكك الحديدية.

ثانياً: خطة الدول الأعضاء

دولة الإمارات العربية المتحدة

1. استكمال المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع إستراتيجية التنمية الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

★ تهدف الدراسة إلى إعداد إستراتيجية للتنمية الصناعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإطار عام للخطة التنفيذية، وبناء عليه تم تحليل الوضع الراهن، وتحديد منطلقات الإستراتيجية ومحاورها الرئيسية، كما حددت القطاعات التي تساعد في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى العام 2021، بما يعود بالفائدة على جميع إمارات الدولة، والقطاعات التي تخلق فرص عمل مناسبة للمواطنين، والقطاعات الجاذبة للاستثمارات في مجالات توفير الطاقة والحد من التلوث، واستعراض القطاعات التي تؤثر في النمو الاقتصادي عموماً.

★ وبناء على النتائج تم اقتراح 13 مبادرة و40 مشروعاً تغطي كلاً من السياسات الأفقية والرأسية، التي تهدف إلى زيادة قوة القيمة المضافة للصناعة، والنمو الأخضر "الصديق للبيئة" والعمالة المحلية.

2. دراسة قطاع زيوت التشحيم في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة

★ يتمّ تصنيع زيوت التشحيم عبر خلط الزيوت الأساسيّة مع مجموعة من المضافات. يُعرّف الزيت الأساسي على أنّه الزيت الذي تتراوح درجة غليانه بين 288 و566 درجة مئويّة ويتكوّن من الهيدروكربونات المؤلّفة من 18 إلى 40 ذرّة كربون. يمكن أن يكون هذا الزيت برافيني (سلسلة هيدروكربونات خطية أو متفرّعة) أو نافثيني (هيدروكربونات حلقية مشبّعة) بطبيعته وفقًا للتركيبة الكيميائيّة للجزيئيّات بكثافة تتراوح بين 850 و950 كيلوجرام بالمتر المكعب على التوالي. ويُستخرج الزيت الأساسي من ثلاثة مصادر رئيسة هي النفط الخام والتصنيع الكيميائي والموارد الطبيعيّة عدا النفط الخام مثل الدهون والشموع والخضروات إلخ. في الآونة الأخيرة بدأ إنتاج الزيوت الأساسية بإستخدام تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل لإنتاج الزيوت الأساسية والتي تعتبر التقنية الأحدث في الوقت الراهن. تستخدم شركة شل هذه التقنية لإنتاج الزيوت الأساسية في مصنعها لتحويل الغاز إلى سوائل القائم باللؤلؤة بدولة قطر في حين تستخدم نفس التقنية لمزج بعض منتجاتها من زيوت التشحيم بمصانعها في كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية.

★ شكّلت زيوت التشحيم المستخلصة من النفط الخام والمعروفة بالزيوت المعدنيّة أكبر قطاع انتاج تمثّلت حصّته بـ 96.8% من إجمالي حجم الاستهلاك العالمي في العام 2011.

★ تتألّف زيوت التشحيم من مجموعتين تتضمّنان الزيوت والشحوم، بحيث تتكوّن معظم الزيوت من 70% إلى 99% من الوزن من زيوت أساسيّة أمّا ما تبقّى فهو عبارة عن مضافات. بينما تتشكّل الشحوم من 70% إلى 94% من الوزن من زيوت أساسيّة.

★ يوجد في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة حاليًا 55 مصنعاً للأنواع المختلفة من زيوت التشحيم، وتبلغ حصّة إمارة عجمان 52.7% من كلّ مصانع زيوت التشحيم العاملة في دولة الإمارات. وتتركّز حوالي 43.2% من طاقات زيوت التشحيم في دبيّ فيما تبلغ حصّة عجمان من طاقات الشحوم 56.8%. ولا يتجاوز عدد المصانع التي تقوم

بإعادة تدوير زيوت التشحيم في الإمارات العربيّة المتّحدة السبعة مصانع وتبلغ طاقتها المركبة مجتمعة حوالي 80 كيلو طنّ سنويًا، ما يشكّل 2.5% فقط من مجمل الطاقة المركبة في الإمارات العربيّة المتّحدة. وتتركّز 51.5% من هذه الطاقة في إمارة عجمان.

★ وأظهر تحليل السلسلة الصناعيّة لزيوت التشحيم في الإمارات العربيّة المتّحدة غياب عدد من الصناعات من مثل تصنيع الزيوت المعدنيّة الأساسيّة وتصنيع مضافات زيوت التشحيم وخصوصًا محسّنات اللزوجة وتصنيع الزيوت المعدنيّة البيضاء. لذا، تقترح جويك إنشاء وحدات تصنيع لهذه المنتجات.

3. دراسة الصناعة المعدنية ومنتجاتها بدولة الإمارات العربية المتحدة

★ تم التركيز على الصناعات المعدنية في مفهومها الشامل، والناتجة عن صهر وتنقية أو خلط اثنين أو أكثر من المعادن، بحيث تكون إما في وضع المعادن العنصرية النقية للاستخدام الأساسي، كما في مجموعة (ISIC24)، أو في شكل أنشطة مركبة ومشكلة كما في مجموعة (ISIC25). تم الاستفادة من بيانات الخارطة الصناعية، التي تم تبويبها وفقاً لذلك. ومن أجل المقارنات ببيانات التجارة الخارجية تم التقريب في مجموعات النظام العالمي الموحد في إطار المجموعات (Hs72) وحتى (Hs83)، والتي تفصلها بيانات التجارة الخارجية المنشورة من مصادرها المختلفة.

★ وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وفقاً لما تعكسه الوثائق الحكومية والاستطلاعات والأبحاث، وأدبيات المؤتمرات والندوات المصاحبة للأنشطة البحثية المتخصصة، مع الاستعانة بالبيانات المحتسبة من مسح الخارطة الصناعية، ومرتكزات التقارير التنافسية، خاصة تقرير أداء الأعمال، وبيانات التجارة الخارجية. وقد تطرقت الدراسة إلى وصف تطور الصناعة في دولة الإمارات ضمن مستويات التطور التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2000 إلى 2013، مع الاستشهاد ببيانات 2004، كلما كان ذلك ممكناً.

★ ومن النتائج الأساسية، أن دولة الإمارات تستطيع تعزيز مستوى الكفاءة في هذه الصناعة، بمواجهة مخاطر الإغراق، والتوجه نحو التخصص في الصناعات المعدنية النوعية، ضمن شراكة مع مؤسسات الإنتاج العالمية للتقنية العالية، واستقطاب الفعاليات الدولية، مثل استضافة المؤتمرات والمعارض الدولية، والعمل على القيام بأبحاث تطويرية لدراسة كل منتج من المنتجات المعدنية، من حيث جدوى الإنتاج وامتيازاته التنافسية.

4. دراسة قطاعية - واقع صناعة الورق وتدويرها وتطويرها بدولة الإمارات العربية المتحدة

★ هدفت الدراسة إلى تقييم الجوانب الفنية كافة للصناعات الورقية، فضلاً عن دراسة تفصيلية لأوضاع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالتوسع في مثل هذا النوع من الصناعات، وتحديد الفرص الاستثمارية الصناعية الغائبة والمحتملة في هذا القطاع.

★ وكشف تحليل السلسلة التصنيعية في دولة الإمارات أن هناك عدداً من الصناعات الغائبة تشتمل تصنيع الورق غير المصقول والورق المقوى، وتصنيع تراكيب الورق والورق المقوى، وتصنيع البكرات، وحوامل مماثلة من ورق أو ورق مقوى. ومن المأمول أن تعيد المشروعات المقترحة استخدام حوالي 63.435 ألف طن من نفايات الورق المنتجة سنوياً بالدولة.

★ من جهة أخرى، يتوقع أن يكون حجم الاستثمار لهذه المشاريع المقترحة في حدود 25.8 – 35 مليون دولار أميركي، وسوف توفر 207 فرص عمل للمواطنين الإماراتيين. ولأن جميع المنتجات المقترحة أعلاه لها قيمة مضافة عالية، فمن المتوقع في المدى المتوسط أن هذه الصناعات مع صناعاتها التحويلية سوف تؤثر تأثيراً ملموساً على الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

5. دراسة قطاعية تدوير الخردة المعدنية في دولة الإمارات العربية المتحدة

★ هدفت دراسة تدوير الخردة المعدنية بدولة الإمارات العربية المتحدة، لمراجعة الوضع الحالي لصناعة التدوير، وكذلك الاتجاه العالمي في صناعة إعادة تدوير المعادن ، وتوفير مجموعة من التوصيات والمقترحات لإدخال تحسينات، بما في ذلك المشاريع المحتملة في هذا القطاع لإدارة النفايات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتم التركيز على الخردة المعدنية.

★ وقد تم تحليل البيانات المبدئية للخردة والبيانات المطلوبة، وكذلك تم تحديد الصناعات الغائبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ليتم الحصول على الخردة من المخلفات الناشئة من الصناعات التحويلية المعدنية، وهدم المباني ومحلات التصنيع والمواد المعدنية بعد التدوير. ويتم استيراد كمية كبيرة من الخردة الخام أيضاً من الدول الأخرى، والتي يتم تجهيزها وبيعها في السوق الدولية.

★ وقد تم استخلاص بعض الفرص الاستثمارية للاستفادة من الخردة المعدنية المتولدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. مثل هذه الفرص:

- انصهار الصلب ومصانع الصب التي تستخدم الخردة
- ذوبان الألومنيوم الخردة ومصانع الصب
- مصنع لتجهيز ذوبان النحاس الخردة

مملكة البحرين

دراسة الصناعة المعرفية في مملكة البحرين

★ هدفت الدراسة إلى تحديد الصناعات التحويلية المعرفية، واقتراح خارطة مبدئية لتطوير قطاع الصناعة المعرفية في مملكة البحرين.

★ ولتحقيق الهدف، تم تقييم البيئة الاقتصادية المعرفية من حيث مراجعة الحوافز الاقتصاديّة والنظام المؤسسي، ونظم الابتكار والتكنولوجيا، ومستوى التعليم والتدريب، والبنى التحتيّة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصالات، والفرص والتحديات التي تواجهها مملكة البحرين في انتقالها إلى اقتصاد المعرفة، كما تم تحديد القطاعات والمنتجات ذات الأولوية من خلال اللجوء إلى منهجية ومقاييس "التقدّم الاقتصادي" و"مساحة المنتج". وكذلك تقييم الوضع الراهن لمملكة البحرين في مجال المعرفة الإنتاجيّة، والموقع الإستراتيجي في مساحة المنتج، بالإضافة إلى تصنيف المنتجات الجديدة وفقاً لمدى تعزيزها القدرة الإنتاجيّة الحاليّة. كما تم تحليل قدرة المنتجات المستقبليّة المحتملة لتوسيع الطاقة الإنتاجيّة المعرفيّة القائمة، من خلال توصيف أهمّيتها الإستراتيجيّة النسبيّة للتنمية الاقتصاديّة بعيدة الأمد، وقد خلصت الدراسة إلى تحديد مجموعة من الفرص الصناعية المعرفية في مملكة البحرين.

1. دراسة "الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعات التحويلية في دولة قطر"

★ تهدف الدراسة إلى تشخيص الصعوبات والمعوقات التي تواجه الجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي بدولة قطر، واقتراح توصيات مناسبة، حتى تقوم الصناعة بدورها الطليعي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في قطر.

★ طيلة الفترة الزمنية الممتدة من العام 2004 إلى العام 2013، شهدت مساهمات القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عدم استقرار في معدلاتها، وبلغت المساهمة أدنى مستوياتها عام 2010 في أعقاب الأزمة المالية العالمية. كما شهدت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بالقطاع غير النفطي تراجعاً منذ بداية الألفية الثالثة حتى عام 2013، خلافاً للمساهمة النسبية لقطاعي الخدمات والبناء والتشييد التي زادت بمعدلات واضحة خلال الفترة المعنية. أما مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات القطرية خلال الفترة المعنية، فقد كانت دون المتوقع، والنصيب الأكبر كان لصالح صادرات النفط والغاز المدعومة من الدولة، حيث بلغت في المتوسط نحو 89.4% خلال تلك الفترة.

★ تعاني الصناعة التحويلية في مجملها من تركز الصناعات في مجال صناعة مواد البناء، وصناعة المنتجات المعدنية، وصناعة المنتجات البلاستيكية والمطاط، وصناعة المواد الغذائية. وهي صناعات إحلالية تلبي حاجة الطلب المحلي المتنامي في مرحلة التشييد والبناء.

★ بيّنت عينة الدراسة أن شركات الصناعة التحويلية القطرية تواجه صعوبات ومعوقات كبيرة في مجالات التسويق، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والعمالة، وبشكل أقل في مجالات التصدير والتمويل.

★ كما أظهرت العينة أن شركات صناعة البلاستيك ومنتجات المطاط، وصناعة المنتجات المعدنية، تعاني من منافسة محلية قوية، وصعوبة في تسويق منتجاتها في السوق المحلية، نتيجة لوجود منتجات أجنبية مماثلة، ومن المنافسة في الخارج لتدني قدراتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وضعف التسويق، وصعوبة إيجاد منافذ خارجية جديدة. وقد شكلت قوة المنافسة المحلية والإقليمية صعوبات جمة لكثير من شركات الصناعة التحويلية في دولة قطر.

★ لا يوجد توجه محدد لإعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية برفع المحتوى التقني لمنتجاتها، لتكون أكثر تنافسية في السوق المحلية والخارجية. وإن العلوم والتكنولوجيا لا تلعبان الدور الحاسم في توليد العائدات والأرباح للشركات الصناعية في قطر، وربما يعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم استجابة الشركات الصناعية لمسألة استيعاب التقنيات الحديثة، وذلك لعدة عوامل، أبرزها:

★ غياب ثقافة البحث والتطوير والابتكار لدى الشركات الصناعية.

★ عدم إدراك الشركات الصناعية للآثار الإيجابية للبحث والتطوير في تعزيز القدرات التنافسية للمنتجات الصناعية.

★ ضعف علاقات التعاون بين مراكز البحث العلمي وأنشطة القطاع الصناعي بدولة قطر.

★ يعد قطاع صادرات الصناعات التحويلية عنصراً مهماً للغاية ومحدداً رئيسياً لتطوير وتنمية القطاع الصناعي. لذا فإن إيجاد منافذ جديدة وتوسيع الأسواق الخارجية لمنتجات الصناعة التحويلية مهام تستوجب قيام إدارة موحدة، يلتقي عندها كل ما يحتاجه التصدير من معلومات ودراسات السوق، واتجاهات الطلب، وأذواق المستهلكين في الخارج، والتمويل والتسويق. كما لا بد لها من استصحاب إستراتيجية تصديرية للمنتجات الصناعية غير النفطية، ذات أهداف وخطط تنفيذية واضحة، ومؤشرات قياس للمتابعة والتطبيق.

2. منتدى "استثمر في قطر"

★ عقد ملتقى "استثمر في قطر 2015" في الدوحة خلال الفترة من 27 - 28 أبريل 2015 تحت الرعاية الكريمة لمعالي الشيخ عبد الله بن ناصر بن خليفة آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية في دولة قطر، وبحضور سعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة، ولقد لقي الملتقى إقبالاً لافتاً، وحقق نجاحاً متميزاً في نسخته الأولى، فقد تم تسجيل حضور أكثر من 400 مشارك، إضافة إلى الجهات الراعية والمساهمين في المعرض المصاحب من دولة قطر ودول الخليج العربية والخارج، ولقد أبرزت العروض المقدمة من المتحدثين الكثير من التحديات والفرص أمام القطاعات الصناعية في دولة قطر. وكانت حلقات النقاش غنية بشكل واضح وأضافت قيمة كبيرة، مما جعل الملتقى تجمعاً غنياً يزخر بالمعلومات المهمة للعاملين والمهتمين بالقطاع الصناعي، وقدمت منظمة الخليج مجموعة من الفرص الاستثمارية الحديثة بالقطاعات الصناعية الواعدة في دولة قطر، خصوصاً في مجال الصناعات الدوائية والغذائية، ومواد البناء الخضراء وتدوير النفايات، والبتروكيماويات، والألومنيوم، واستطاعت منظمة الخليج عقد أكثر من 60 اجتماع أعمال بين المشاركين بالملتقى، من مستثمرين وجهات حكومية، وموردي تقنية ضمن برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية GSPX.

★ وقد تم تقديم فرصة استثمارية لعمل ألواح العازل الحراري.

★ وكذلك دراسة عن صناعة البتروكيماويات في دولة قطر – الوضع الراهن والفرص المحتملة تأسيساً على الميزات التنافسية. واستعرضت الورقة المصادر الرئيسية للمنتجات البتروكيماوية، وتطور صناعة البتروكيماويات الأساسية بدولة قطر، التي شملت دراسة السلاسل الصناعية لأربعة منتجات، هي: (الإيثيلين، والميثانول، والبنزين، والأمونيا). وتضمنت الورقة استعراضاً لأهم الصناعات الغائبة في السلاسل الصناعية أعلاه، وفرص قيامها بدولة قطر.

المملكة العربية السعودية

1. دراسة قطاعية "لصناعة مواد البناء"

★ يتمثل الغرض الرئيس من هذه الدراسة في تحديد الفرص الاستثمارية المتاحة في صناعة مواد البناء، مع أخذ وضع المملكة العربية السعودية الراهن واستراتيجية النمو الصناعيّ الإجماليّة للمملكة بالاعتبار. علاوة على ما سبق، فقد أخذت هذه الدراسة في الحسبان البنى التحتية الاجمالية للاقتصاد الكليّ والصناعة والموارد المعدنية والوضع التشغيليّ للمنشآت الصناعيّة والطلب المحليّ على مواد البناء في معرض تحديد مشاريع صناعيّة جديدة في القطاع.

★ وتُعـــدّ المعـــادن اللافلـــزية بمثابة المادة الخام الأساسيّة لصناعة مواد البناء، إذ تُستخدم مختلف أشكال الحجارة والركام والحجر الكلسي والصلصال إمّا بصورة مباشرة أو في إنتاج مختلف مواد البناء. ويتم إنتاج الإسمنت الذي يعتبر مادة البناء الأساسيّة من الحجر الكلسيّ.

★ ويُعدّ إنتاج المعادن اللافلزيّة أحد أبرز قطاعات الإنتاج الصناعيّ في المملكة العربيّة السعوديّة إذ يُشكّل 9% من قطاع التصنيع الإجماليّ على الشكل المبيّن أدناه:

★ تُستخدم مواد البناء في مختلف مشاريع البناء والإنشاء على اختلاف القطاعات مثل النقل والبناء السكنيّ وغير السكنيّ فضلاً عن بناء مشاريع قطاع الكهرباء والطاقة. وتختلف أنواع وكميات مواد البناء المذكورة المستخدمة في هذا القطاع باختلاف المشاريع. وتتراوح بشكل عام نسبة تكلفة مواد البناء لمشاريع الإنشاء والبنى التحتية بين 25 و35 في المائة. لذا كان من الضروريّ مراجعة وضع قطاع البناء والإنشاء في المملكة العربية السعودية. وتقدر بيانات الإنشاء والصناعة الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

★ كما يمكن تقسيم أعمال الإنشاء والبناء بشكل عام إلى 3 فئات وهي البنى التحتية الخاصة بالنقل، البناء السكنيّ وغير السكنيّ وقطاع الطاقة والكهرباء، ويُفصّل الوضع الاستثماريّ لتلك القطاعات فضلاً عن التوقعات المستقبليّة لكلّ منها (2012-2017).

★ وقد تم تحديد المشاريع التاليّة بناء على تحليل بيانات التجارة الخارجيّة:

- منتجات الحجارة
- منتجات السيراميك
- مواد حرارية مقاومة للانصهار
- مصنع إسمنت بورتلاندي
- مصنع الإسمنت الأبيض
- منتجات الزجاج بجودة خاصة
- مصنع القضبان الفولاذية وحديد التسلّح
- مصنع لفائف الفولاذ المشكلة على البارد
- مصنع صناعة الدهان
- مصنع المواد الكيميائيّة الإنشائيّة
- مصنع الأنابيب النحاسية

★ وكذلك تم التوصل إلى فرص الاستثمار في مختلف قطاعات صناعة مواد البناء من خلال تحليل مختلف العوامل الواردة في الدراسة، ويُوصى بإعداد ملفات فرص للمشاريع بعد إجراء تحليل للسوق وتحليل فنيّ وماليّ. يمكن تقييم كلّ مشروع بناء على نتائج دراسة الجدوى الاستثمارية للمشروع ورفع اقتراح به إلى المستثمرين في المملكة العربية السعودية.

2. دراسة وسائل وأساليب تنمية وتعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية

★ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، وتحليل واقعها في المملكة العربية السعودية وبنيتها الهيكلية، والتعرف على دورها في التنمية الاقتصادية، وعلى أهم المشاكل والمعوقات التي تواجهها، وعلى الجهات والجهود الداعمة والمساندة لتلك لصناعات، واقتراح الحلول والتوصيات للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

★ وقدمت الدراسة نبذه عن واقع ومرتكزات الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، والتركيب الهيكلي للصناعات التحويلية، ومساهمات الأنشطة الاقتصادية النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات والإيرادات.

★ ثم استعراض واقع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة، من حيث عددها، وحجم استثماراتها، وعدد العاملين فيها، وأوزانها النسبية، كذلك توضيح المشاكل والمعوقات والتحديات التي تواجهها، من مشاكل مالية وإدارية وتسويقية، ومن عدم توفر القوى العاملة المؤهلة، وقلة البحوث والتطوير، ومن عدم وجود بنية تشريعية خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وغير ذلك من مشاكل ومعوقات. وكذلك الجهود المبذولة لدعم ومساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وبعض التجارب الدولية والاقليمية الناجحة في مجال تنميتها.

★ وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تؤكد على أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة، من حيث كثرة عددها وانتشارها الجغرافي، وتنوع منتجاتها، ودورها التنموي في الاقتصاد الوطني، ومساهمتها في إحلال الواردات، وفي مجال تشغيل اليد العاملة الوطنية، إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشاكل والمعوقات التنظيمية والإدارية والتمويلية والتسويقية، والتي تؤثر سلباً على مستوى أدائها.

3. دراسة وضع منهجية تقييم سنوية متكاملة لأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية السعودية تحذو حذو الممارسات الدولية في الدراسة والقياس والتقييم لأداء المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وإصدار تقرير سنوي

★ تم إرسال خطاب خاص بوثائق التعاريف الخاصة بخطة عمل المنظمة للمملكة العربية السعودية لعام 2015 بتاريخ 8 سبتمبر 2014.

★ تلقت المنظمة خطاباً من وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 29 نوفمبر 2014، تؤكد فيه رغبتها بدراسة وضع منهجية تقييم سنوية متكاملة لأداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية السعودية تحذو حذو الممارسات الدولية في الدراسة والقياس والتقييم لأداء المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وإصدار تقرير سنوي كمشروع لخطة عمل المنظمة لعام 2015.

★ بتاريخ 26 نوفمبر 2015 أرسلت المملكة العربية السعودية بريداً إلكترونياً أبدت فيه موافقتها على التعديل الذي أجراه البنك الدولي.

★ توقفت الدراسة بناء على توجيه مجلس المنظمة والاتفاق مع سعادة العضو السعودي بالمجلس باستبدال الدراسة بدراسة أخرى تنجز في المنظمة وبتكلفة أقل.

4. دراسة لمراكز الخدمات الشاملة (النافذة الواحدة) للصناعات الصغيرة والمتوسطة

★ تم إرسال خطاب خاص بوثائق التعاريف الخاصة بخطة عمل المنظمة للمملكة العربية السعودية لعام 2015 بتاريخ 8 سبتمبر 2014.

★ تلقت المنظمة خطاب المملكة العربية السعودية، التي تطلب فيه إعداد دراسة حول النافذة الواحدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

★ بتاريخ 26 نوفمبر 2015 أرسلت المملكة العربية السعودية بريداً إلكترونياً أبدت فيه موافقتها على التعديل الذي أجراه البنك الدولي.

★ توقفت الدراسة بناء على توجيه المجلس وبالاتفاق مع سعادة العضو السعودي بالمجلس باستبدال الدراسة بدراسة أخرى تنجز في المنظمة وبتكلفة أقل.

سلطنة عُمان

1. دراسة حول تطوير المنشآت الصناعية القائمة في سلطنة عمان

★ تم إعداد "دراسة حول تطوير المنشآت الصناعية" لوزارة التجارة والصناعة. وقد سلطت الضوء على الوضع الراهن للمصانع القائمة في سلطنة عمان، التي تعمل في قطاع الصناعات التحويلية (في غير قطاعي النفط والغاز).

★ حيث أن تنمية القطاع الصناعي - وبصورة خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غير قطاعي النفط والغاز- دوراً أساسياً في تحقيق رؤية 2040، وغيرها من المبادرات المستقبلية. وخلال المرحلة الانتقالية إلى فترة ما بعد النفط والغاز، على سلطنة عمان التركيز بشكل أساسي على القطاعات الحيوية، مثل: الزراعة، والصناعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والمواصلات، والخدمات اللوجستية، والثروة السمكية. فهناك مجالات كبيرة لتحسين هذه القطاعات، وتمكينها من المساهمة بطريقة كبيرة في الاقتصاد الوطني، كما يجب الإقرار بأهمية الصناعات التحويلية غير النفطية والتنمية المستدامة.

★ وحازت سلطنة عمان على المرتبة 25 من أصل 132 دولة في تقرير مؤشر تمكين التجارة لعام 2012، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيّم أداء المؤسسات والسياسات والخدمات المتعلقة بتسهيل حركة التجارة.

★ وقد شهدت سلطنة عمان نمواً اقتصادياً مبهراً خلال السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض معدلات التضخم. كما سجلت فائضاً في الميزانية المالية العامة والحساب الجاري الخارجي.

★ وتعتمد عملية التحوّل الصناعي لسلطنة عمان على استخدام التكنولوجيا، والتنويع الاقتصادي والتجاري، والقوى العاملة. والميزة التنافسية التي تتمتع بها سلطنة عمان هي النقلة النوعية لخلق المزيد من فرص العمل المحلية، ونتيجة لذلك حازت الصادرات -التي تتطلب عمالة كثيفة- على القسم الأكبر من المنتجات المصنّعة المصدرة.

★ ومن خلال المسوحات الميدانية اتفقت نسبة 23% من الشركات العمانية على أن المنتجات العمانية غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، كما اعتبرت 31% منها أنه لا تتوفر فرص كافية لتسويق المنتج العماني في الخارج، و19% منها أكدت الحاجة إلى تفعيل برامج دعم الصادرات العمانية وفتح أسواق عالمية لها، بالإضافة إلى ذلك، أشارت 27% من الشركات على أن الاتفاقات الثنائية بين عُمان والدول المساهمة تساعد الصناعة العمانية. واعتبرت 18% منها أن أسعار المنتجات العمانية أغلى من المنتجات في البلدان المجاورة.

★ وتعتمد سلطنة عمان في عملية التنمية على المشروعات متناهية الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والشركات الصغيرة تفرض نفسها بقوة أيضاً في مجال البناء والمقاولات.

★ واتضح من الدراسة الحصرية التي أجرتها "المنظمة" أن البنى التحتية الموجودة كافية لنمو الأعمال.

★ وقد حددت ستة قطاعات من الإصلاحات الهيكلية ذات أهمية خاصة للمرحلة المتقدمة، وهي:

- دور الحكومة.

- مواصلة إصلاحات قطاع المشاريع.
- فرض إصلاحات القطاع المالي.
- تنمية رأس المال.
- تحسين الهياكل الأساسية المادية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.

2. دراسة المستلزمات الطبية في سلطنة عمان

★ تم إعداد هذه الدراسة لفهم سوق المستلزمات الطبية في سلطنة عمان، التي تشمل الأجهزة والمنتجات الطبية، بالإضافة إلى تحديد إمكانات جذب الفرص الاستثمارية المتاحة لإقامة صناعات تحويلية في هذا المجال بسلطنة عمان.

★ وتهدف الدراسة إلى تقييم جميع الجوانب الفنية، وأوضاع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وقد سعت المنظمة من خلال هذه الدراسة لتحديد الفرص الاستثمارية الصناعية الغائبة والمحتملة، والعمل على ترويجها بين المستثمرين بالقطاع الخاص، وتشجيعهم للاستثمار في هذا القطاع.

★ وقد تم تحليل قطاع المستلزمات الطبية بالاستناد إلى وضع السوق الحالي في سلطنة عمان، وتقييم بيئة الاستثمار والنمو المتوقع في السوق وغيرها من المؤشرات. وقد أوصت الدراسة بالدخول في تصنيع عدد من المنتجات المناسبة للصناعة المحلية، مثل: أدوات القسطرة، والكنولا، والضمادات) اللفافات الطبية (، والحقن الطبية، والقفازات الجراحية، والقطن الجراحي، ومستلزمات خياطة الجروح، وأثاث المستشفيات، وأجهزة تثبيت مستخدمة في طب العظام، والأشعة السينية الطبية الأخرى، بما في ذلك أجهزة التنظير.

دولـــة الكـــــويت

1. دراسة مشاكل وعقبات التنمية الصناعية في دولة الكويت وسبل ووسائل التغلب عليها

★ هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أهم العقبات التي تواجه الجهود المبذولة لتنمية القطاع الصناعي بالكويت، واقتراح الحلول المناسبة لها حتى تقوم الصناعة بدورها الطليعي في النمو الاقتصادي. ذلك لأن الصناعة هي القطاع القادر على إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة لما لها من إمكانيات خلق الروابط الأمامية والخلفية والتشابك مع بقية القطاعات الاقتصادية.

★ وفي إطار هذا الهدف، فقد تناولت الدراسة عرض وتحليل التركيب الصناعي، وتطورات القطاع من حيث عدد المصانع والأيدي العاملة، وحجم الاستثمارات المتراكمة، ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الكويت. وذلك من منظور مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تنويع القاعدة الإنتاجية، ومصادر نمو الإنتاجية والتنوع المنشود. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة الكويتي يواجه مجموعة من المشاكل أهمها غياب الوعي عند متخذي القرارات الاقتصادية والصناعية بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل وتحريك النمو الاقتصادي في البلاد، وتفضيل الاعتماد على قطاعات خدمية أخرى كالتجارة والأعمال لقيادة التنويع المنشود. ومشاكل النظم المؤسسية والإدارية التي تتجلى في العلاقة بين الهيئة العامة للصناعة والجهات الحكومية الإخرى المعنية بالتنمية الصناعية، والصعوبات التي تحاصر الهيئة العامة للصناعة في الكويت وتكبل حركتها في تسريع تنفيذ المشاريع الصناعية وتطوير الصناعات القائمة، وعدم التنسيق في كثير من الإجراءات بين الهيئة العامة للصناعة وبلدية الكويت وجهات حكومية أخرى، وطول الدورة المستندية لتنفيذ المشاريع الصناعية.

★ وقد أوصت الدراسة بتقديم حوافز للاستثمار الصناعي وخاصة الصناعات ذات التقنية العالية والمشاريع الاستراتيجية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع البحث والتطوير والابتكار، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في نشاط البحث والتطوير، ومنح مزايا ضريبية وحوافز مالية لتنشيط البحث العلمي. كذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً من أجل تفعيل اقتصاد المعرفة، وإقامة شراكة فاعلة بين مراكز البحوث والجامعات والقطاع الصناعي، وتوفير البنى التحتية من معامل ومختبرات علمية لمراكز البحوث المحلية، وإقامة شبكات وطنية وإقليمية وعالمية مع إرتباطات بينيّة قوية، والتركيز على نقل وتوطين التكنولوجيا.

2. دراســـة حـول المترولوجيا الصناعية بدولة الكويت

★ هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأنشطة التي تكمّل الجهود الراهنة إلى تعزيز القطاع والتعرّف على الفرص والوسائل التي تسمح بتطوير القطاع والصناعات ذات الصلة على المستوى الخليجي والدولي.

★ وقد اشمل نطاق الدراسة المجالات التالية :

1 - تحديد الوضع الراهن لأنشطة القياس في دولة لكويت ودور المختبرات والمراكز والإدارات القائمة.

2 - إجراء مقارنة مع الوضع الراهن لأنشطة القياس في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم.

3 - تحليل أنشطة القياس في القطاع الصناعي تحت مظلّة الهيئة العامّة للصناعة في الكويت، مع التركيز على المنتجات الرئيسة وفقًا للتصنيف الدولي.

4 - دراسة متطلّبات تطوير الأنشطة في القطاع الصناعي في دولة الكويت.

★ يعتبر الهدف الأهمّ للدراسة هو صياغة وثيقة استراتيجيّة تحدّد الأولويّات في مجال القياس على المستوى الوطني خصوصًا وعلى البنى التحتيّة للجودة عمومًا، على أن تقدّم نتائج التقرير تحليلًا للاحتياجات في مجال البنى التحتيّة للقياس ووقعه على الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى مساعدة اصحاب القرار في خططهم المستقبليّة حول الاستثمار في البنى التحتيّة للقياس.

★ إنّ البنى التحتيّة الحاليّة للقياس محدودة مما يجعلها غير قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنيّة للقياس مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة الصناعيّة والتنظيميّة للبلاد. ولقد تضمّن التقرير في هذا الخصوص عوامل أخرى من شأنها أن تساهم في تأمين الاعتراف الدولي بالهيئة المقترح تأسيسها في دولة الكويت.

★ كما تقدم الدراسة تقييما اوليا لمعهد القياس الوطني او الجهة التي تمثلها والمختبرات الأخرى للاختبار والمعايرة. كما يسلط التقرير الضوء على المنهجيّة المستخدمة في إجراء المسح الميداني وتحليل البيانات. بالإضافة إلى ذلك، تمّ تقديم بعض الملاحظات حول المعطيات من الجهات المشاركة في المسح بهدف مساعدتها على تحسين المجالات المشار إليها. وبما أنّ دولة الكويت لديها عدد محدود من المختبرات، نجد أنّ مشاركة أربعة مختبرات معايرة في المسح رقم مقبول سمح باكتساب رؤية ومنظور مناسب للدراسة.

★ وتوفّر الدراسة تحليلًا للأجهزة المستخدمة في بعض الصناعات ومعايرتها وصيانتها، بالإضافة إلى تفاصيل حول معهد القياس ومختبرات المعايرة ونطاق أنشطتها. كما وتشير الدراسة إلى العناصر أخرى في البنى التحتيّة للجودة، مثل خدمات هيئة الاعتماد والمعايير والمطابقة بالاضافة الى مقارنات بين منظمات القياس الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة.

★ وتؤمّن االدراسة كذلك مقارنة بين البنى التحتيّة للجودة في دول مجلس التعاون والعالم العربي والنطاق العالمي، بالإضافة إلى مقارنة أنشطة هذه المنظّمات وأداءها. وبناءً على البيانات المتأتّية عن المقارنة الآنفة الذكر، يشير التقرير الى أنّ البنى التحتيّة الأساسيّة للجودة قائمة في معظم الدول العربيّة، غير أنّها بحاجة إلى التحديث والتعزيز من أجل تلبية المتطلّبات الوطنيّة والدوليّة للجودة.

★ تصف الدراسة العوامل الأساسيّة للاعتراف الدولي بكلّ مكوّنات البنى التحتيّة للجودة، والبيئة والاجهزة اللازمة لإنشاء معهد قياس وطني ذات سمعة دوليّة. كما يوفر التقرير المواصفات المطلوبة للكادر الفنّي العامل في المعهد ومؤهّلاته.

★ وتتضمّن الدراسة الخطوط العريضة لفرص محدّدة في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مع إنشاء معهد قياس وطني معترف به وبنى تحتيّة خاصّة بالقياس، بما في ذلك مختبرات المعايرة.

★ أمّا بالنسبة إلى الفوائد الاقتصاديّة للقياس، فنذكر أنّه في السنوات القليلة الماضية تمّ بذل جهود كبيرة لتحديد حجم الفوائد من عمليات القياس. لقد تعدّدت محاولات تقدير أثر القياس على الاقتصاد، غير أنّه بقي من الصعب تحديد حجم مساهمته الاقتصاديّة ووقعه على الاقتصاد، حيث أنّ القياسات منتشرة بشكل واسع وفي قطاعات متعدّدة. وتشير عدد كبير من الدراسات التي أجريت على مستوى الاقتصاد الكلّي أنّ التأثير الاقتصادي للقياسات والعمليّات المرتبطة بالقياسات تُقدّر بنسبة 1% إلى 6% من الناتج المحلّي الإجمالي في الدول الصناعيّة.

★ إنّ خلاصة الدراسة وتوصياته تسلّط الضوء على أهمّيّة إنشاء بنى تحتيّة للجودة ذات سمعة دوليّة، فيما تعتبر التوصيات الأخرى عامّة أكثر بطبيعتها بالاستناد إلى نتائج الأنشطة المذكورة في الدراسة، مثل التوصيات التي تساعد على الاحتفاظ بالكادر الفنّي وتلك التي تشير إلى أنّ اليد العاملة التي تتمتّع بالكفاءة والأهليّة والخبرة هي وحدها القادرة على التعامل بسهولة مع مهمّة إنشاء بنى تحتيّة معترف بها دوليًا مع الالتزام والدعم المستمر من الحكومة. تطوير مختبرات المعايرة الصناعيّة الحكوميّة كي تصبح مختبرات معتمدة.

3. ملفات فرص استثمارية (دولة الكويت)

- ★ الفرصة الأولى: أنابيب رغوة من مادة بولي فينيل كلوريد puc. Foam pipes
- ★ الفرصة الثانية: ألواح الميلامين المغلفة -mela mine laminated sheets
- ★ الفرصة الثالثة: تصنيع إطارات السيارات manufacture of automotive tires

4. دراسة الصناعة المعرفية في دولة الكويت

- ★ تم إرسال خطاب خاص بوثائق التعريف الخاصة بخطة عمل المنظمة لدولة الكويت لعام 2015 بتاريخ 8 سبتمبر 2014.
- ★ بتاريخ 9 فبراير 2015 تم التواصل مع الهيئة العامة للصناعة لترتيب عقد اجتماع بين ممثلي البنك الدولي وفريق عمل الهيئة، للإجابة على ملاحظاتهم حول وثيقة تعريف المشروع.
- ★ أرسل فريق عمل البنك الدولي بريداً إلكترونياً للمهندسة هناء الطيار بتاريخ 10 مارس 2015، يستفسر فيه عن مدى رغبة الهيئة العامة للصناعة في أن تحتوي الدراسة على محورين، الأول: تحليل البيانات والأنشطة الصناعية المساهمة في تطوير اقتصاد قائم على المعرفة في الكويت، مؤشرات لتحديد الصناعة، ويتم خلاله قياس الاقتصاد القائم على المعرفة. المحور الثاني: توفير الخبرة الدولية، الأنشطة الصناعية المساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة بصفة عامة من خلال التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ضمن ثلاثة مستويات).
- ★ استلمت المنظمة المقترح الجديد للصناعة المعرفية من البنك الدولي وفق الملاحظات التي نوقشت خلال اجتماع ممثل البنك الدولي بفريق الهيئة، وقد تمت مراجعته وترجمته إلى اللغة العربية.
- ★ عُقد الاجتماع بين فريق عمل المنظمة والهيئة بتاريخ 19 مايو 2015 في دولة الكويت، اتفقت الأطراف خلاله على الرجوع إلى وثيقة تعريف المشروع التي أعدتها المنظمة في نوفمبر 2014.
- ★ بتاريخ 24 يونيو 2015 أرسل مدير المشروع بريداً إلكترونياً إلى دولة الكويت، أرفق به وثيقة التعريف التي أعدت في شهر نوفمبر 2014، وطلب اعتمادها من الهيئة العامة للصناعة قبل التعاقد مع البنك الدولي وتوقيع الاتفاقية.
- ★ تم اعتماد وثيقة تعريف المشروع من الهيئة العامة للصناعة.
- ★ بتاريخ 5 و6 أكتوبر 2015 قام خبير البنك الدولي بزيارة ميدانية لدولة الكويت، تناقش فيها مع فريق العمل الوطني والهيئة العامة للصناعة وممثل عن غرفة صناعة الكويت، وتم تجميع البيانات ومناقشة البيانات المطلوبة لعمل تحليل نوعي لقطاعات الصناعة المعرفية، كما أوصت اللجنة فريق عمل البنك الدولي باستخدام قواعد البيانات المتعلقة بسلسلة القيم الإنتاجية الموجودة بالمنظمة بالتنسيق مع قطاع المعلومات الصناعية في المنظمة.
- ★ بتاريخ 23 نوفمبر 2015 تم عقد اجتماع بين مدير المشروع وممثلي البنك الدولي وأعضاء فريق عمل الدراسة في الهيئة العامة للصناعة، تم فيه شرح وثيقة المشروع لأعضاء الفريق الوطني في الهيئة، وشرح المنهجية، وتسلمت المنظمة نتائج المسح الصناعي من خلال الجداول الأولية للمسح.
- ★ عُلّقت الدراسة بناء على توجيه مجلس المنظمة في إطار تقليص موازنة وخطة عمل المنظمة لعام 2016.

ثالثاً : المشاريع المشتركة لدول المجلس

1. دراسة إدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي

★ دراسة إدارة النفايات في دول مجلس التعاون الخليجي هي المرحلة الأولى من عدة مراحل تخطّط المنظمة للقيام بها حول مسائل إدارة النفايات من زوايا مختلفة، وصولاً إلى تقديم سلسلة من التوصيات والحلول لصنّاع القرار والمستثمرين الخليجيّين على شكل فرص استثماريّة.

★ وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة عملية إدارة النفايات في كلّ من دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك توليد النفايات وتكوينها، والحدّ منها وإعادة تدويرها واستعادتها، والتخلّص منها بصورة عامّة، كما تتضمّن أهداف الدراسة تحديد واقع النفايات على البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتراجع الدراسة القوانين والأنظمة الراعية لإدارة النفايات في كلّ من دول مجلس التعاون، وتحدّد أوجه الاختلاف فيما بينها. وأخيراً، تقوم الدراسة بمقارنة بين الممارسات الفضلى في مجال إدارة النفايات في الخليج العربي ودول العالم، من أجل وضع معايير مرجعيّة.

2. دورة تدريبية في علاقة المؤشرات الاقتصادية بالقطاع الصناعي

★ عُقدت الدورة التدريبية خلال الفترة من 16 - 19 نوفمبر 2015، وهدفت الدورة لرفع مستويات الأداء للعاملين في القطاع الصناعي. وتقديم مواد مرجعية للتعامل مع البيانات الاقتصادية وفقاً لمعايير المقارنات الدولية المعاصرة. واشتملت الدورة على مواضيع تهتم بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية، مع التركيز على المؤشرات القياسية المعاصرة، بما فيها المؤشرات المركبة، التي ترتبط بنظم الرقابة والتقييم، وديناميكية تطور القطاعات الاقتصادية، ومستويات الإنتاجية الصناعية، وتوضيح ارتباط الصناعة بخدمات القطاع الحكومي.

★ واستهدفت الدورة العاملين في مجالات التحليل الاقتصادي والمالي، وبيئة الأعمال من منتسبي القطاع الحكومي الداعم للقطاع الصناعي.

3. الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية

★ بعد نجاح الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في أكتوبر 2013، تم عقد الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية في دولة الكويت بتاريخ 27 أكتوبر 2015، بحضور المراكز الخليجية للمناولة و"اليونيدو"، وتم استعراض وضع مراكز (SPX)، ومناقشة سبل التعاون بينهم، والأنشطة المستقبلية لكل مركز.

GOIC
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

مؤتمر الصناعيين 15
"الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في الصناعات الخليجية"
دولة الكويت : 25 - 26 نوفمبر 2015
شيراتون الكويت

1. مؤتمر الصناعيين الخامس عشر

★ تحت رعاية صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، وبتنظيم من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت، و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، عُقد مؤتمر الصناعيين الخامس عشر: "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة في الصناعات الخليجية" في فندق شيراتون الكويت في الفترة من 25 - 26 نوفمبر 2015.

★ بحضور كل من معالي الدكتور يوسف العلي وزير التجارة والصناعة بدولة الكويت، ومعالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة بسلطنة عمان، ومعالي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة وزير التجارة والصناعة بالمملكة العربية السعودية، وسعادة الدكتور محمد بن صالح السادة وزير الطاقة والصناعة بدولة قطر، وسعادة الأستاذ عبد الله بن أحمد آل صالح وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة الأستاذ عبد الله بن جمعة الشبلي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية نيابة عن معالي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني الأمين العام للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسعادة السيد عبد الله بن حمد العطية نائب رئيس مجلس الوزراء السابق لدولة قطر، وسعادة السيد عبد الرحيم حسن نقي الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وأعضاء مجلس إدارة "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية"، والأمين العام والأمناء المساعدون للمنظمة.

★ التوصيات

✏ عُقدت جلسات المؤتمر على مدى يومين، اشتملت على ست جلسات عمل، نوقشت خلالها أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة لدول المجلس، والسياسات والقطاعات التي يجب أن تركز عليها دول المجلس في الاستثمار الأجنبي، والتوجهات الجديدة لدول المجلس في هذا المجال. وفي ضوء ما قدم من أوراق عمل ومحاضرات في مجال الاستثمار الأجنبي وأثرة في الصناعة والمناقشات والحوار مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء الصناعة في دول المجلس والأطراف المعنية، توصل المجتمعون في هذا المؤتمر إلى التوصيات التالية:

✏ ضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية، لا سيما في التكنولوجيا الحديثة والابتكار، ذات الخبرة في التسويق، والإدارة الحديثة، والتدريب لنقل المعرفة والخبرة للكوادر الوطنية.

✏ إشراك القطاع الخاص في المساهمة بوضع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيعه على تشكيل تحالفات مع شركات محلية.

✏ وضع سياسات لدول المجلس، يتم فيها تحديد القطاعات التي تحفز المستثمرين الأجانب، وخاصة في الاستثمارات المرتبطة بالقطاعات الصناعية، التي تقود الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كالصناعات الدوائية والغذائية، والبتروكيماويات، وصناعة الطيران وسكك الحديد.

✏ التأكيد على الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لإنشاء وتمويل صندوق تنموي، لاستدامة قطاع السكك الحديدية بدول مجلس التعاون.

✏ تفعيل آليات فض النزاعات التجارية، وخاصة ضوابط التحكيم المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية في الأنشطة الصناعية.

✏ وضع المؤشرات الوطنية والخليجية لقياس ومراقبة مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي وفق الإستراتيجيات الوطنية، ومواءمتها مع التوجهات الاقتصادية.

✏ العمل على دعم الصناعة الخليجية بدءاً من ريادة الأعمال، انطلاقاً من الجامعات والحاضنات الصناعية، والعمل على ربط الاستثمار الأجنبي بالاستثمار المحلي، خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، على نحو يدعم رواد الأعمال.

- ضرورة إنشاء مراكز أبحاث متخصصة تساعد على الابتكار في ما يساهم في تطوير ونمو الصناعة.
- العمل على تفعيل فكرة التنافسية في الصناعة الخليجية، لضمان تطور المنتجات والصناعات الخليجية.
- دراسة إمكانية الشراء الموحد لمتطلبات التصنيع لمشاريع السكك الحديدية، لتحفيز المستثمرين لتشكيل تحالفات وتطوير المصانع اللازمة، مع إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية بدول المجلس.

2. قمة الشرق الأوسط للمواد المقللة للشد السطحي

★ مبادرة من قبل المنظمة لعقد مؤتمر عالمي تحت الرعاية الكريمة لسعادة وزير الطاقة والصناعة القطري بالدوحة، لمناقشة تطورات إنتاج المواد المقللة للشد السطحي، وطرح بعض الفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك بالتعاون مع شركة (ICIS) البريطانية. وتعتبر دول المجلس من أهم المنتجين لهذه المواد، وتوجد مشاريع عديدة للتوسع في إنتاجها. وبناء على الجهود التسويقية ونسبة الى تراجع أسعار البترول، وعزوف الشركات عن الاستثمار في مشاريع جديدة، وعدم توفر الرغبة في المشاركة في المؤتمر، تم الاتفاق مع الشركة البريطانية على تاجيل انعقاد المؤتمر إلى حين الحصول على رغبة من الشركات الرئيسية للمشاركة في تنظيم المؤتمر.

3. الدورة التدريبية حول التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

★ تهدف هذه الدورة إلى تعريف المشاركين ببرنامج (SPSS)، من خلال تدريبهم على استخدامه، وكيفية الإفادة منه في تطوير الأعمال، من خلال تحليل البيانات، واستخراج النتائج والمؤشرات الإحصائية.

★ ويشتمل برنامج الدورة على تحديد وتصنيف المتغيرات واستحداث ملف المعلومات، والتعرف على أنواع البيانات، وكيفية إدخالها ومعالجتها إحصائياً، وكذلك التعديل على بيانات مستحدثة، وكيفية معالجة الأخطاء بواسطة التحليل الوصفي، وكذلك التعرف على تطبيقات المقاييس الإحصائية مثل النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، وغير ذلك من مقاييس وتطبيقات.

4. ورشة عمل توعوية عن المناولة والشراكة الصناعية في دولة الكويت

★ تم تنظيم ورشة عمل حول المناولة والشراكة الصناعية بالتعاون مع "الهيئة العامة" للصناعة، والدعم الفني من "اليونيدو" في دولة الكويت خلال الفترة من 17 - 18 مايو 2015، وخلال الورشة تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع أصحاب المصلحة من الكويت، لبحث دورهم في مشروع المناولة، وأيضاً مناقشة مشروع صياغة إستراتيجية تنفيذ المرحلة المقبلة من مركز الكويت للمناولة، وإعداد مخطط لشبكة التعاون. وكانت النتيجة النهائية أن "الهيئة العامة للصناعة" اتفقت على أن تبدأ المرحلة التالية من برنامج المناولة، على أن تقوم "اليونيدو" بإعداد وثيقة المشروع بالتعاون مع المنظمة، وأن تشمل: الأدوار والمسؤوليات، والمكونات الرئيسية للمشروع، وميزانية المشروع، والإطار الزمني.

5. ورشة عمل توعوية عن المناولة والشراكة الصناعية في سلطنة عمان

★ تم تنظيم ورشة عمل حول المناولة والشراكة الصناعية بالتعاون مع "المؤسسة العامة للمناطق الصناعية"، والدعم الفني من "اليونيدو" في سلطنة عمان، خلال الفترة من 19 - 21 مايو 2015، لمناقشة نتائج تقرير دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء مركز للمناولة الصناعية في سلطنة عمان. وخلال الورشة تم تنظيم سلسلة من الاجتماعات الثنائية مع أصحاب المصلحة من سلطنة عمان، لبحث دورهم في مشروع المناولة، وأيضاً مناقشة مشروع صياغة إستراتيجية تنفيذ المرحلة المقبلة من مركز عمان للمناولة، وإعداد مخطط لشبكة التعاون.

★ وكانت النتيجة النهائية أن "المؤسسة العامة للمناطق الصناعية" اتفقت على أن تبدأ مرحلة إنشاء مركز المناولة، على أن تقوم "اليونيدو" بإعداد وثيقة المشروع بالتعاون مع المنظمة، وأن تشمل: الأدوار والمسؤوليات، والمكونات الرئيسية للمشروع، وميزانية المشروع، والإطار الزمني.

6. دورة تدريبية حول قواعد منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي

★ عقدت الدورة التدريبية خلال الفترة من 25 - 28 مايو 2015، وسعت إلى تنوير المشاركين، وزيادة معرفتهم بقواعد منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على القطاع الصناعي والخدمي في دول مجلس التعاون. وتناولت الدورة قواعد منظمة التجارة العالمية الأكثر تأثيراً على القطاع الصناعي في جميع مراحله المتعلقة بالإنتاج والتسويق والاستيراد والتصدير، كما ألقت الضوء بصفة خاصة على القواعد التفصيلية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والجوانب الخاصة بفهم واستخدام تلك القواعد والآليات المتاحة في إطار المنظمة من قبل المؤسسات الحكومية، والمؤسسات المكلفة بالمعايير والمقاييس والقطاع الخاص، وذلك لفائدة القطاعات الصناعية والخدمية.

★ واستهدفت الدورة العاملين في غرف ووزارات الصناعة والتجارة، وفريقاً من ممثلي ومسؤولي القطاع الصناعي الخاص، والمؤسسات المكلفة بالمواصفات والمقاييس.

7. الدورة التدريبية "التنفيذ الناجح للإستراتيجية من خلال بطاقات الأداء المتوازن"

★ عُقدت الدورة في الفترة من 13 وحتى 17 سبتمبر 2015 على مدى خمسة أيام ، وتناولت الدورة عدة محاور منها تقديم الطرق الأنسب لوضع إستراتيجية واضحة وناجحة، مما يعزز عملية اتخاذ القرار خلال عملية التخطيط، وإمكانية تمييز نقاط القوة والضعف في المؤسسة والبيئة الخارجية من خلال تحليل المنافسين والقوى المؤثرة في أنشطة المؤسسة ، وطرق وضع الأهداف الكلية القابلة للقياس بالنسبة لأعمال المؤسسة وترجمتها إلى إستراتيجية وخطط تشغيلية ، ووضع مؤشرات الأداء المستهدفة في المؤسسة ، وطرق ترجمة خطة الأعمال في المؤسسة إلى موازنة لضمان الاتساق الفعّال بين خطة عمل المؤسسة والموازنة ، وشرح طرق استخدام بطاقات الأداء المتوازن كأداة لإدارة تنفيذ الإستراتيجية، والدور الإستراتيجي للموارد البشرية في تنفيذها، والتحديات الرئيسية للتنفيذ الناجح للإستراتيجية.

8. الدورة التدريبية حول أساليب جمع ومعالجة البيانات الصناعية

★ تهدف هذه الدورة إلى تزويد المشاركين بالمفاهيم والتعريفات الفنية للبيانات والمعلومات، وإطلاعهم على الطرق والأساليب العلمية في تنفيذ عمليات تجميع البيانات وتنظيمها، وتلخيصها، وعرضها، وتحليلها، وتفسيرها، والخروج بمؤشرات مبنية على هذه البيانات يمكن الاعتماد عليها في إعداد التقارير والدراسات، وإعداد الخطط، واتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

★ وتتضمن هذه الدورة شرحاً وافياً حول أساليب تطبيق المسوحات الصناعية، وحول حساب المؤشرات الصناعية، وكيفية استنباطها باستخدام برنامج (إكسل)، وكذلك حول التصانيف الخاصة بالنشاط الصناعي والمنتجات الصناعية، ومن ثم استعراض بعض التطبيقات العملية، وإجراء نقاش مفتوح.

9. ورشة عمل حول الشراكة من أجل التنويع واستحداث فرص العمل وتأمين النمو المستمر في القطاع الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الكورية

★ عقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مع المعهد الكوري للاقتصاديات الصناعية والتجارة (KIET) ورشة عمل حول الشراكة من أجل التنويع واستحداث فرص العمل، وتأمين النمو المستمر في القطاع الصناعي بين دول مجلس التعاون الخليجي والجمهورية الكورية، وذلك في أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة)، برعاية وزارة الاقتصاد الإماراتية والمجلس الوطني الاستشاري الاقتصادي (NEAC)، وذلك بالتعاون مع سفارة جمهورية كوريا في الإمارات العربية المتحدة، والجمعية العربية الكورية (KAS)، ووكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية (KOTRA).

10. دورة إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة

★ عقدت هذه الدورة والتي تهدف بشكل أساسي إلى تحديد الطرق والوسائل في تحسين المهارات الإداريّة في المنشآت الصناعيّة الصغيرة والمتوسّطة

لجهة إدارة الإنتاج ومراقبة الجودة، بغية زيادة الأرباح و/أو تقليص التكاليف أو الخسائر وإلغائها في المصانع. وشملت الدورة مناقشة العناصر الإنتاجيّة والأبعاد ذات الصلة بالجودة واستراتيجيّات متعدّدة للحدّ من التكاليف والهدر. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض الدورة تقنيّات مراقبة الجودة وتحسينها، مع التركيز على ارتباطها بالإنتاجيّة وأدوات حلّ المشاكل والمفاهيم الأساسيّة للإحصاءات وخطط ضبط العمليّات وقدراتها، ومعاينة القبول وضوابط السمات.

11. يوم الكويت للشراكة الصناعية

★ تم تنظيم يوم للشراكة الصناعية في دولة الكويت بالتعاون مع الهيئة العامة للصناعة ومركز المناولة الصناعية، وذلك خلال الفترة من 25 – 26 أكتوبر 2015، حيث تم تنظيم 57 لقاءً ثنائياً للأعمال، جمعت نخبة من الشركات الكويتية مع الموردين الخليجيين، بهدف تعزيز آلية التعاون بين الشركات الآمرة بالأعمال والشركات المنفذة للأعمال.

★ وتم جمع أكثر من 1,000 فرصة تجارية من الشركات الكويتية الكبيرة، مثل: شركة نفط الكويت، وشركة البترول الكويتية، وشركة إيكويت للبتروكيماويات، وشركة الخدمات النفطية الوطنية، وشركة الصناعات البتروكيميائية ، والكويت للطاقة، وشركة البترول الوطنية الكويتية ، وشركة ناقلة نفط الكويت (شركة ناقلات النفط الكويتية)، وشركة البترول الدولية (سبيتكو)، والعديد من الشركات الأخرى.

12. المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا

★ عُقد المنتدى الخليجي الأول للمترولوجيا في الدوحة خلال الفترة من 14 - 15 ديسمبر 2015 تحت الرعاية الكريمة لسعادة وزير البيئة في دولة قطر، وبتنظيم من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بالتعاون مع وزارة البيئة، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتجمع الخليجي للمترولوجيا GULFMET ، وبمشاركة عدد كبير من خبراء ومسؤولين من مراكز وهيئات ومكاتب أجهزة التقييس الوطنية والخليجية والدولية، من بينها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس BIPM ، ونخبة من المتحدثين الدوليين والإقليميين المعنيين في مجال المترولوجيا، وقد حظي المنتدى بمشاركة لافتة للنظر، وحقق نجاحاً متميزاً في نسخته الأولى، حيث تم تسجيل حضور أكثر من 200 مشارك، إضافة إلى الجهات الراعية والمساهمين في المعرض المصاحب.

★ وقد أبرزت العروض المقدمة الحاجة الماسة إلى أهمية توفير البنية التحتية المناسبة في مجال المترولوجيا بدول الخليج العربية، لتمكين اقتصاداتها من التحقق من جودة المنتجات والخدمات بوسائل معترف بها دولياً، وكذلك أهمية القياسات والاختبارات في الاقتصاد العالمي المعاصر، كما تناول المنتدى من خلال برنامجه الزمني استعراض التجارب الناجحة في عدد من دول مجلس التعاون والعالم، وأهمية الدور الذي تؤديه الهيئات والمعاهد والمختبرات العاملة في هذا المجال، حيث تبنى المنتدى التوصيات التالية:

- العمل على إيجاد إستراتيجية وطنية لاستكمال البنية التحتية للمترولوجيا للدول الأعضاء من خلال إنشاء معهد وطني للمترولوجيا، للوصول بقدرات وإمكانات القياس والمعايرة للاعتراف الدولي بما ينسجم مع إطار اتفاقية الاعتراف الدولي المتبادل CIPM MRA .
- العمل على دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى منتجاتها وخدماتها من خلال استخدام مقاييس
- موثوقة للفحص والتحليل.
- دعوة القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة المترولوجيا بمستوياتها المختلفة، وتوفير الحوافز والدعم للنهوض بهذا النشاط.
- دعوة دول مجلس التعاون (غير المنضمة) للانضمام إلى اتفاقية المتر الدولية.

خامسـاً : مشاريع القطاع الخاص

1. دراسة أولية لإنتاج الأعلاف

★ الهـدف من هـذه الفرصـة هو تحـديد إمكانيـة نجاح قيام مشروع لإنتاج أعلاف الدواجن والماشية بدولة قطر، ومساعدة المستثمر في التقديم لطلب الترخيص البيئي والصناعي، إضافة إلى التقدم بطلب تخصيص الأرض الصناعية بناء على توزيع خطوط الإنتاج.

★ ومن خلال العروض الفنية ودراسة سوق الأعلاف في قطر وبقية دول المجلس، تم التوصل إلى أن إنشاء مصنع حديث لإنتاج الأعلاف بدولة قطر بطاقة إنتاجية 30 ألف طن فرصة مجدية، بناء على التقنية التي تم طرحها من قبل المنظمة.

★ وفـرت المنظمة أيضـاً مقترح شـراكة من شركة أوروبية.

★ كما أوصت الدراسـة بتقديم طلب الحصول على الترخيص، والمضي بتنفيذ دراسة تفصيلية، بهدف التمويل من بنك التنمية القطري.

2. دراسات التكاليف الأولية والمعلومات الفنيـة لإقامـة مصنـع لتحـويل النفايات إلى طاقة

★ هـدفت الدراسـة إلى جمع وتحليل المعلومات عن إمكانية تطوير مشروع لمعالجة وتحويل حوالي 300.000 طن من النفايات المنزلية إلى طاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

★ وشمل التقرير إعداد دراسة أولية لتطوير مصنع لتحويل النفايات إلى طاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، بناء على بيانات التكلفة والتكنولوجيات المتاحة في هذا المجال، بغرض التوصل إلى توجهات مبدائية عامة بشأن التكاليف والتكنولوجيات، ليتيح إجراء دراسات تفصيلية لاحقاً. وقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات، منها:

★ متطلبـات معالجـة النفايات والتخلص منها على المدى الطويل في ازدياد مستمر.

★ يعتـبر تحـويل النفايات إلى طاقة أحد الحلول الاقتصادية الواعدة لإدارة النفايات.

★ أصبحت صناعة تحويل النفايات إلى طاقة واسعة الانتشار في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان المتقدمة واستعراض أنواع التكنولوجيا المتاحة تشير إلى وجود مزايا وعيوب لكل نوع من التكنولوجيا، ونظراً للظروف المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي يمكن اعتبار التكنولوجيات المتاحة تجارياً لمزيد من التحليل هي الاحتراق المباشر والانحلال الحراري والبلازما.

3. دراسة فنية لإنتاج الشمع

★ الهدف من هذه الفرصة هو تحديد إمكانية نجاح قيام مشروع لاختيار تقنية متطورة لإنتاج الشمع بمختلف الألوان والأحجام تقوم على الأتمتة والجودة العالية.

★ وقد طرحت المنظمة، بناء على بحث تقني، تقنية إنتاج من ثلاث شركات، وتمت المقارنة، وتحديد تكلفة الإنتاج، والطاقة الإنتاجية، إضافة إلى إمكانية تسويق المنتجات، وبناء على التقييم أوصت المنظمة باختيار التقنية الألمانية والتحول إلى استخدام البرفين السائل كمادة خام رئيسية بدلاً عن مكعبات الشمع، حيث يضمن ذلك تقليل التكلفة والجودة العالية.

4. دراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مصنع لإنتاج لوائح "UPVC".

★ هـدفت الدراسـة إلى تقييم الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية لإنشاء مصنع لإنتاج لوائح "UPVC" المستخدمة في صناعة الأبواب والنوافذ عالية الجودة. كما هدف المشروع أيضاً إلى تطوير السوق الإقليمية لألواح الفاينل، من خلال بناء مصنع ذي تقنيات عالية، وباستخدام عمالة محلية متطورة، والتركيز على الطلب في دولة قطر في المقام الأول، مع إمكانية تصدير جزء من الإنتاج إلى الأسواق الخليجية.

★ وقد تم تصميم المصنع لإنتاج لوائح "UPVC" مع غيرها من المنتجات التي تكمل تصنيع النوافذ والأبواب الزجاج، وبراويز الحديد بالطاقة الإنتاجية التالية:

★ إنتاج لوائح "UPVC" بسعة 1600 طن سنوياً.

★ تصنيـع النوافذ والأبواب بسعة 20000 وحدة سنوياً.

★ إنتاج براويز الحديد بسعة 1800 طن سنوياً.
★ تصنيع الزجاج بسعة 150.000 متر مربع سنوياً.
★ وقد تبين من نتائج التحليل الفني والمالي والطلب على هذه المنتجات، جدوى المشروع من جميع النواحي.

5. دراسة جدوى بنكية لمصنع تجميع الألواح الشمسية

★ لقد تزايد في الفترة الأخيرة الاهتمام بتكنولوجيا الطاقة الشمسيّة في دولة قطر، التي تشهد نمواً اقتصادياً مضطرداً وارتفاعاً كبيراً في عدد السكّان. ويتوقع لقطاع الطاقة الشمسيّة مستقبلاً واعداً في منطقة الشرق الأوسط، وتشير التحاليل في هذا المجال إلى إجماع شبه كامل على أنّ البيئة هنا تفسح المجال أمام الاستفادة من الطاقة الشمسيّة. غير أنّ نقص السياسات الحكوميّة والحوافز المشابهة لتلك المطبّقة في الولايات المتّحدة وأوروبا هو ما يشكّل تحدياً خصوصاً في القطاعين السكني والتجاري. وبالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لا يزال الحاجز الأكبر الذي يعترض الطاقة الشمسيّة هو غياب الجداول الزمنيّة المحدّدة في أعقاب الإعلانات الكبرى عن أهداف توليد الطاقة الشمسيّة.

★ لقد درس فريق منظمة الخليج عدة سيناريوهات لتحديد توقّعات السوق والجدوى الاقتصادية للمشرع، وتوصلت المنظمة إلى أن المشروع المقترح لمصنع تجميع ألواح الطاقة الشمسيّة في دولة قطر غير مجد لظروف العميل في الوقت الراهن، وعليه نصحت المنظمة العميل بإعادة تقييم سوق الطاقة الشمسيّة المحلي وجدوى المشروع في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات.

6. ثلاث دراسات فنية وتسويقية لتقييم الأسواق

★ الهدف: بناء على طلب شركة خليجية للطاقة، بهدف التقييم الفني للإنتاج والأسواق، إضافة إلى تحديد الطاقة الإنتاجية لقيام ثلاثة مشاريع:
- ثاني كبريت الكربون.
- إنتاج زيوت التشحيم.
- ميثايل إيثايل كيتون.

★ النتيجة: وفرت المنظمة تقنيات إنتاجية حديثة للمشاريع الثلاثة.
★ تم أيضاً التحليل الفني وتقييم الأسواق للثلاثة مشاريع، إضافة إلى تحديد حجم الاستثمار وتكلفة الإنتاج.
★ التوصية: وضحت الدراسات إمكانية نجاح مشروعين، وأوصت بإرجاء تنفيذ المشروع الثالث حتى يتم التأكد من توفر المواد الخام بأسعار مجدية.
★ يقوم المستثمر حالياً بالعمل على الحصول على التراخيص الصناعية للمشروعين الأول والثاني.

7. ثلاث دراسات فنية وتسويقية

★ بناء على طلب شركة خليجية، وبهدف التقييم الفني للإنتاج والأسواق، إضافة إلى تحديد الطاقة الإنتاجية لقيام ثلاثة مشاريع:
- إنتاج الورق من بقايا أشجار النخيل.
- إنتاج الماغنيسيوم.
- إنتاج حامض الأكرليك.

★ النتيجة: وفرت المنظمة من خلال الدراسات تقيماً فنياً، إضافة إلى تقييم الأسواق، وحددت حجم الاستثمارات والتكلفة وتفاصيل الإنتاج.
★ التوصية: أوصت الدراسة بجدوى المشاريع، والمضي في الحصول على التراخيص من الجهات الرسمية للمشاريع الثلاثة.

8. دراستان للتقييم الفني وتقييم الأسواق

★ بناء على طلب من شركة خليجية، وبهدف التقييم الفني وتقييم الأسواق للمشاريع التالية:
★ صناعة تشكيل الحديد.
★ إنتاج البولي إسيتال، وهو خام بلاستيك يستخدم في الصناعات الهندسية وصناعة السيارات.
★ وقد وفرت الدراسة عروضاً فنية ورغبة في الشراكة من شركات عالمية.
★ وضحت أن المشروعين ذو جدوى اقتصادية وفنية، وتمت التوصية بالحصول على التراخيص الصناعية، ووفرت المنظمة مقترح شراكة فنية من شركة أوروبية وقد وقعت الشركة شراكة مع الشركة الأوروبية.

سادساً : إصدارت المنظمة

1. ملف الخليج الإحصائي 2015

★ يحتوي ملف الخليج الإحصائي - الذي تصدره إدارة المعلومات الصناعية سنوياً- على جميع البيانات والمعلومات الأساسية التي ترصد التطورات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون، وذلك بشكل مصفوفات زمنية طويلة ومتواصلة، كي يتمكن الباحثون والدارسون ومتخذو القرار ورجال الأعمال من متابعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وقراءة المستقبل.

★ ويحتوي هذا الملف على ستة أبواب رئيسية، تتضمن 86 جدولاً إحصائياً، تضم مؤشرات اقتصادية واجتماعية مختارة، وعلى بيانات الحسابات القومية، وبيانات التجارة الخارجية، وبيانات الطاقة والصناعة، وبيانات عن السكان والقوى العاملة، وبيانات اجتماعية أخرى متفرقة.

2. دليل صناعة مواد البناء

★ يحتوي دليل صناعة مواد البناء على بيانات ومعلومات ومؤشرات وتحليلات صناعية عامة عن قطاع البناء والتشييد بدول مجلس التعاون، كما يتضمن أسماء وعناوين جميع المصانع العاملة في هذا القطاع، والتعريف بمنتجاتها، مما يتيح للمستفيدين التعرف على واقع ومكونات الصناعة في المنطقة، وعلى الفرص المتاحة للدخول في هذا المجال، وفي ترشيد اتخاذ القرار.

★ ويشمل التقرير الأنشطة الصناعية كافة، المتعلقة بقطاع البناء والتشييد، وذلك حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)، والذي يشمل صناعة الزجاج، والمنتجات الحرارية، ومنتجات البورسلين والخزف، وصناعة الإسمنت والجير والجص والخرسانة، وصناعة قطع وتشكيل وصقل الأحجار، وغير ذلك من منتجات.

3. دليل الصناعات الغذائية

★ يحتوي دليل الصناعات الغذائية على بيانات ومعلومات ومؤشرات وتحليلات صناعية عامة عن قطاع المواد الغذائية بدول مجلس التعاون، كما يتضمن أسماء وعناوين جميع المصانع العاملة في هذا القطاع، والتعريف بمنتجاتها، مما يتيح للمستفيدين التعرف على واقع ومكونات الصناعة في المنطقة، وعلى الفرص المتاحة للدخول في هذا المجال.

★ يتضمن دليل الصناعات الغذائية البيانات والتحليلات نفسها التي أدرجت ضمن دليل مواد البناء السابق ذكره، ولكن حول الصناعات الغذائية بجميع نشاطاتها، والمتمثلة بصناعة تجهيز وحفظ اللحوم، وتجهيز وحفظ الفواكه والخضار، وصناعة الزيوت والدهون، وصناعة منتجات الألبان، وصناعة طحن الحبوب، ومنتجات المخابز، وصناعة السكر والحلويات السكرية، وصناعة الأعلاف الحيوانية، وصناعة المشروبات المرطبة ومياه الشرب المعبأة.

4. دليل المصانع القطرية

★ يتضمن دليل المصانع القطرية البيانات الأساسية حول جميع المنشآت الصناعية العاملة في دولة قطر، والتي تحتوي على أسماء وعناوين هذه المنشآت، ومنتجاتها الصناعية، مبوبة حسب الدليل الدولي الموحد للأنشطة الصناعية (ISIC)، إسهاماً من المنظمة في نشر وتعميم المعرفة بين أوساط قطاعات المال والاقتصاد والأعمال في المنطقة، بما يُمكّنها من سهولة الحصول على المعلومات المحدثة، واستخدامها في دراسات الجدوى، وفي إعداد الفرص الاستثمارية الواعدة في دول مجلس التعاون، ومن ثم إيجاد عملاء جدد لمنتجاتها، ومن إمكانية التعرف على حجم السوق لمنتج معين، وفي اتخاذ القرار الاستثماري الصائب، وليكون مرجعاً موثوقاً لمتخذي القرار، وللمهتمين بقضايا التنمية الصناعية والاقتصادية كافة بدول مجلس التعاون الخليجي.

5. مجلة "التعاون الصناعي في الخليج العربي"

★ هي مجلة دورية صناعية ربع سنوية تصدرها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك)، تعنى بنشر المقالات باللغتين العربية والإنكليزية، حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، وتطبيقات التقنية الحديثة.

★ وتتناول المجلة مواضيع اقتصادية متنوعة، تشتمل على التقارير والتحليلات المختصرة والمتعمقة، وخصوصاً التحديات التي تواجه الصناعات الخليجية الوليدة، وملخصات المواضيع الصناعية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة، ومواضيع البيئة الصناعية القائمة، والمعلومات الإحصائية الصناعية مع توقعات المؤشرات الاقتصادية، والإدارة الصناعية، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة، كالأخبار والدراسات والفرص الاستثمارية.

إصدار : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية GOIC

ص. ب. 5114 الدوحة – قطر

هاتف : 44858888 (974+)

فاكس : 44831465 (974+)

البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa

الموقع على الانترنت: www.goic.org.qa

التصميم والأخراج الفني والطباعة
وحدة الأعلام والأنتاج الفني

أبريل 2016

Gulf Organization for Industrial Consulting

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ص. ب. 5114 الدوحة – قطر

هاتف : 44858888 (974+)

فاكس : 44831465 (974+)

البريد الإلكتروني: goic@goic.org.qa

الموقع على الإنترنت: www.goic.org.qa

www.goic.org.qa

goic@goic.org.qa